

الفرصة الاقتصادية



كلية الاقتصاد والعلوم السياسية



مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار



نوفمبر ٢٠٠٩

العدد الثامن

نشرة شهرية

موجز مؤشرات المرصد

"تقوم دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالياً بإصلاحات اقتصادية بمعدلات مماثلة لنظيرتها في أوروبا وآسيا الوسطى، إذ شهد عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ قيام ١٧ دولة من بين ١٩ دولة بتنفيذ إصلاحات، وقد تصدرت قائمة الدول الأكثر نشاطاً في تنفيذ تلك الإصلاحات كل من مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة". (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال - عام ٢٠١٠ - الإصلاح خلال الأوقات الصعبة، البنك الدولي)

التغير في قيم المؤشر العام والمؤشرات الفرعية خلال الفترة (أغسطس - أكتوبر) ٢٠٠٩ (نقطة)

المؤشر	أغسطس ٢٠٠٩	سبتمبر ٢٠٠٩	أكتوبر ٢٠٠٩	التغير بين شهري أغسطس وسبتمبر	التغير بين شهري سبتمبر وأكتوبر	شهر أكتوبر مقارنةً بقبل الأزمة **
المؤشر العام	١١٠,٣	١٣٠,١	١٩٦,٠	▲	▲	●
١- مؤشر أداء النشاط الاقتصادي	٩٣,٢	١٠٠,٠	١٢٠,٥٥	▲	▲	●
٢- مؤشر التشغيل	١٦٣,٤	٢٥٥,٠	٥٤٥,٣	▲	▲	●
٣- مؤشر الاستهلاك المحلي	٩١,٣	٩٨,٤	١٣٤,٥	▲	▲	●
٤- مؤشر الأسعار	٨٨,٢	٨٥,٢	٦٥,٠	▲	▼	●
٥- مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي	١١٥,٣	١١١,٩	١١٤,٧	▼	▲	●

(*) كلما اقتربت قيمة المؤشر العام من ١٠٠ نقطة يعني ذلك عودة الوضع إلى مستوى ما قبل الأزمة. (**) بداية الأزمة في أكتوبر عام ٢٠٠٨.

▲ تحسن ▼ تراجع ● تعافى ● لم يتعافى

شكل رقم (١) المؤشر العام لانعكاسات الأزمة المالية خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ (نقطة)

(نقطة)

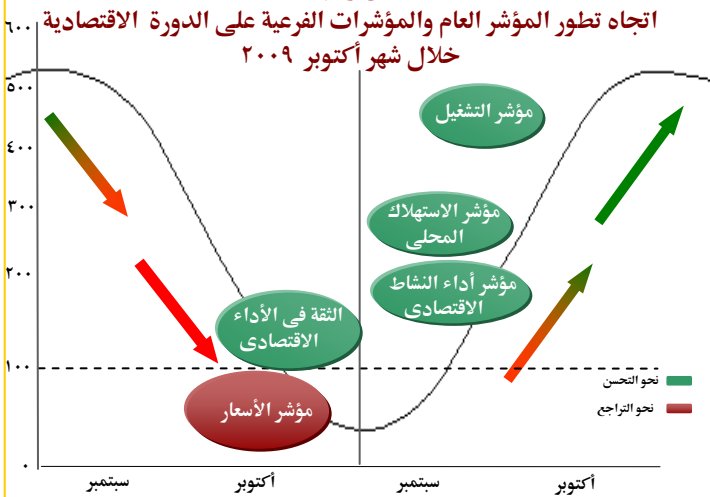


أكتوبر ٢٠٠٩ (١٩٦ نقطة)

تحسن كبير في المؤشر العام لمرصد الأزمة المالية العالمية خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، نتيجة استمرار تحسن مؤشرات أداء النشاط الاقتصادي والاستهلاك والثقة في الأداء الاقتصادي.

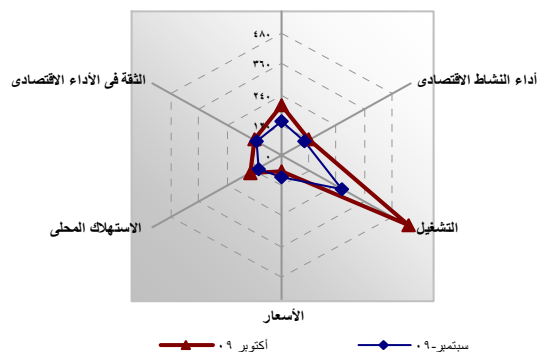
وبمتابعة أداء المؤشرات الخمسة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، يتضح أن السبب الرئيسي لتحسن المؤشر العام هو استمرار تعافى مؤشر التشغيل (٥٤٥,٣ نقطة)، وتحسن مؤشر أداء النشاط الاقتصادي (١٢٠,٥٥ نقطة)، وتعافى مؤشر الاستهلاك المحلي (١٣٤,٥ نقطة)، وكذلك استمرار تحسن مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي (١١٤,٧ نقطة). وفي المقابل تراجع مؤشر الأسعار مسجلاً نحو ٦٥ نقطة.

شكل رقم (٣) اتجاه تطور المؤشر العام والمؤشرات الفرعية على الدورة الاقتصادية خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩



شكل رقم (٢) التغير في قيم المؤشر العام والمؤشرات الفرعية خلال شهري (سبتمبر - أكتوبر) ٢٠٠٩ (نقطة)

للمؤشر العام لانعكاسات الأزمة المالية



تحسن مؤشر أداء النشاط الاقتصادي نتيجة تحسن كبير شهده مؤشر النشاط الانتاجي

جدول رقم (٢)

التغير في قيم مؤشر أداء النشاط الاقتصادي والمؤشرات الفرعية خلال شهري (سبتمبر - أكتوبر) ٢٠٠٩

مؤشر أداء النشاط الإنتاجي:

(نقطة)

المؤشر	سبتمبر ٢٠٠٩	أكتوبر ٢٠٠٩	التغير بين الشهرين	قبل الأزمة*
مؤشر أداء النشاط الاقتصادي	١٠٠,٠١	١٢٠,٥٥	▲	●
مؤشر أداء النشاط الإنتاجي	٩٦,١	١٤٤,٣	▲	●
مؤشر عائدات قناة السويس	٨١,٥	٩٤,٤	▲	●
مؤشر الصادرات	**٦٦,٨	***١٦٩,٤	▲	●
مؤشر السياحة	١١٠,٨	١١٤,٩	▲	●
مؤشر الاستخدام الصناعي للكهرباء	١٠١,١	١٠٣,٨	▲	●
مؤشر أعداد تصاريح البناء	١٢٠,٢	٢٣٩,٢	▲	●
مؤشر أداء النشاط التمويلي	١٠٣,٩	٩٦,٨	▼	●
مؤشر أداء البورصة المصرية	٩٥,٨	٧٤,٢	▼	●
مؤشر حجم تأسيس شركات جديدة	١١٥,٢	٩٦,٢	▼	●
مؤشر التمويل	***١٠٠,٨	+١١٩,٩	▲	●

تحسن مؤشر أداء النشاط الإنتاجي خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، حيث بلغ ١٤٤,٣ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ٩٦,١ خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩.

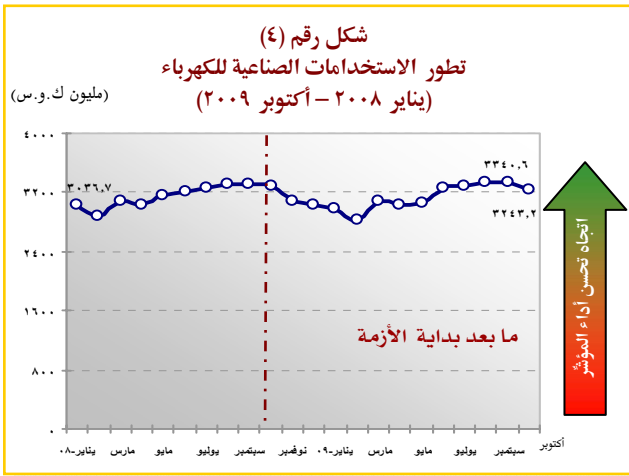
ارتفاع ملحوظ لمؤشر عائدات قناة السويس خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، حيث بلغ نحو ٩٤,٤ نقطة مقارنة نحو ٨١,٥ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩، مما يشير إلى اتجاه المؤشر نحو التعافي.

استمرار تعافي مؤشر السياحة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ حيث بلغ المؤشر ١١٤,٩ نقطة، مقارنة بنحو ١١٠,٨ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩.

كذلك استمرار تعافي مؤشر الاستخدام الصناعي للكهرباء خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، مع ارتفاع قيمته مقارنةً بالشهر السابق.

ارتفاع كبير في مؤشر أعداد تصاريح البناء خلال شهر أكتوبر (٢٣٩,٢ نقطة) مقارنة بشهر سبتمبر (١٢٠,٢ نقطة)، ليشهد تحسنا كبيرا مقارنة بمستواه قبل الأزمة.

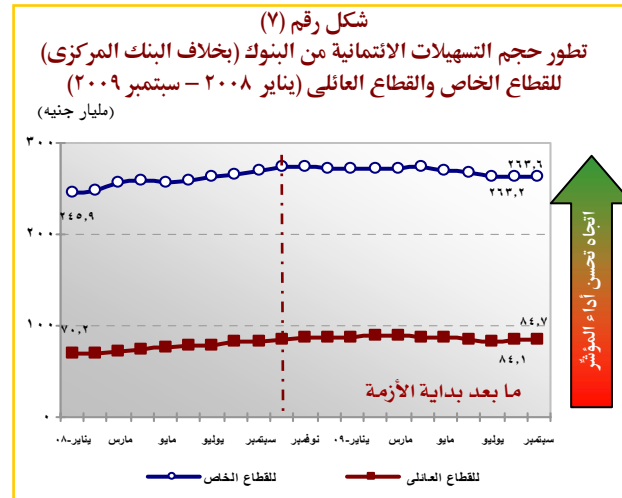
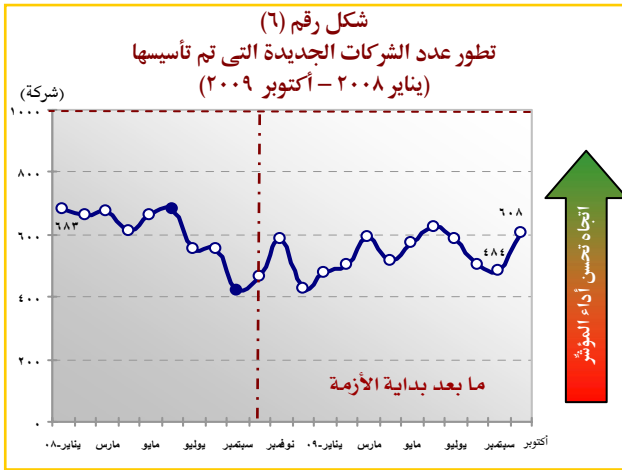
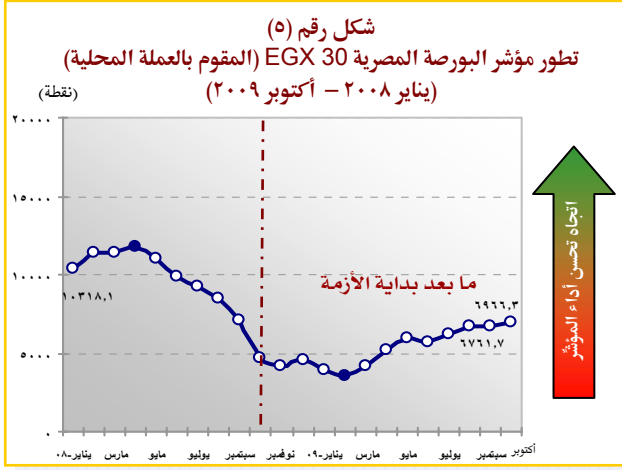
بداية الأزمة في أكتوبر عام ٢٠٠٨ (١٠٠) يوليو ٢٠٠٩ (١٠٠) أغسطس ٢٠٠٩ (١٠٠) سبتمبر ٢٠٠٩ (١٠٠)
 تحسن ▲ كما هي ● تعافى
 تراجع ▼ لم يتعافى ●



تراجع مؤشر أداء النشاط التمويلي نتيجة تراجع مؤشر أداء البورصة ومؤشر تأسيس الشركات الجديدة

مؤشر أداء النشاط التمويلي:

- شهد مؤشر أداء النشاط التمويلي تراجعاً حيث سجل ٩٦,٨ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، مقارنةً بنحو ١٠٣,٩ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩.
- يُعدُّ مؤشر البورصة من أكثر المؤشرات تأثراً بتداعيات الأزمة، حيث شهد تراجعاً خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ ليسجل نحو ٧٤,٢ نقطة.



- وقد بدأ مؤشر أداء البورصة المصرية *EGX 30* في التحسن منذ شهر مارس ٢٠٠٩ واستمر في التحسن خلال الفترة (أبريل - أكتوبر) ٢٠٠٩.
- بالرغم من ارتفاع عدد الشركات التي تم تأسيسها خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، إلا أن مؤشر تأسيس الشركات الجديدة قد انخفض خلال هذا الشهر مسجلاً ٩٦,٢ نقطة نتيجة انخفاض عدد الشركات التي تم تأسيسها خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩.
- ارتفع مؤشر حجم التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) للقطاع الخاص ليبلغ نحو ١٠٩,٤ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩، مقارنةً بنحو ٩٩,٥ نقطة خلال شهر أغسطس ٢٠٠٩. كذلك ارتفع مؤشر حجم التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) للقطاع العائلي ليبلغ نحو ١٣٠,٤ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩، مقارنةً بنحو ١٠٢,١ نقطة خلال شهر أغسطس ٢٠٠٩.

ارتفاع كبير لمؤشر التشغيل نتيجة ارتفاع مؤشر احتفاظ العاملين المصريين بوظائفهم بالدول العربية

مؤشر التشغيل:

جدول رقم (٣)

التغير في قيم مؤشرات التشغيل والمؤشرات الفرعية خلال شهري

سبتمبر - أكتوبر ٢٠٠٩

(نقطة)

المؤشر	سبتمبر ٢٠٠٩	أكتوبر ٢٠٠٩	التغير بين الشهرين	قبل الأزمة*
مؤشر التشغيل	٢٥٥,٠	٥٤٥,٣	▲	●
مؤشر الاحتفاظ بالعمالة المحلية المصرية**	٩٨,٣	٩٨,٦	▲	●
مؤشر احتفاظ العاملين المصريين بوظائفهم بالدول العربية***	٤١١,٨	٩٩٢,٠	▲	●

(١) بداية الأزمة في أكتوبر عام ٢٠٠٨.
 المصدر: استبيان "العمل واستهلاك الأسرة، أكتوبر ٢٠٠٩، مركز السوح والتطبيقات الإحصائية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
 المصدر: يعتمد المؤشر على بيانات أعداد العاملين المصريين بالدول العربية والعائدين في أجازة لفترة مؤقتة.

▲ تحسن ● تعافى
 ▼ تراجع ● لم يتعاف

تحسن كبير في مؤشر التشغيل خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ حيث

سجل نحو ٥٤٥,٣ نقطة، مما يشير إلى التعافي الكبير الذي

شهده سوق العمل من الانعكاسات السلبية للأزمة العالمية.

جاء استمرار تعافى مؤشر التشغيل نتيجة استمرار تعافى

مؤشر احتفاظ العاملين المصريين بوظائفهم بالدول العربية،

حيث بلغ ٩٩٢ نقطة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩.

ويعكس هذا التحسن اتجاه العمالة العائدة من الدول العربية

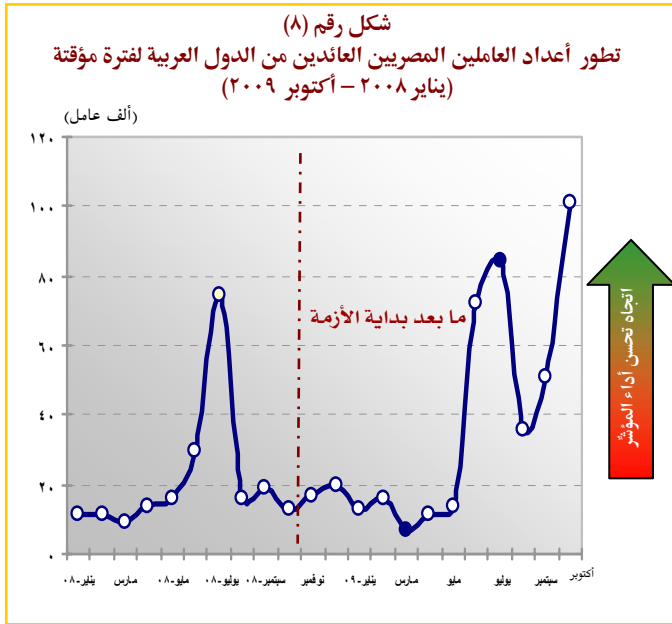
لقضاء الأجازات السنوية المؤقتة إلى الزيادة خلال شهر أكتوبر

٢٠٠٩.

كذلك تحسن مؤشر الاحتفاظ بالعمالة في سوق العمل المصري،

حيث ارتفعت قيمته من ٩٨,٣ نقطة في سبتمبر ٢٠٠٩ إلى ٩٨,٦

نقطة في أكتوبر ٢٠٠٩.



تعافي مؤشر الاستهلاك المحلي

مؤشر الاستهلاك المحلي:

■ شهد مؤشر الاستهلاك المحلي ارتفاعاً خلال شهر أكتوبر

٢٠٠٩ ليسجل ١٣٤,٥ نقطة، وذلك مقابل ٩٨,٤ نقطة في

سبتمبر ٢٠٠٩.

■ تعافى مؤشر مبيعات سيارات الركوب خلال شهر سبتمبر

ليسجل ١٥٢,٧ نقطة مقارنة بالشهر السابق الذي سجل فيه

٨٧,٩ نقطة.

■ واصل مؤشر استخدامات الكهرباء المنزلية تعافيه من

التداعيات السلبية للأزمة خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ ليصل إلى

١١٦,٣ نقطة مقارنة بنحو ١٨٠,٨ نقطة خلال شهر سبتمبر

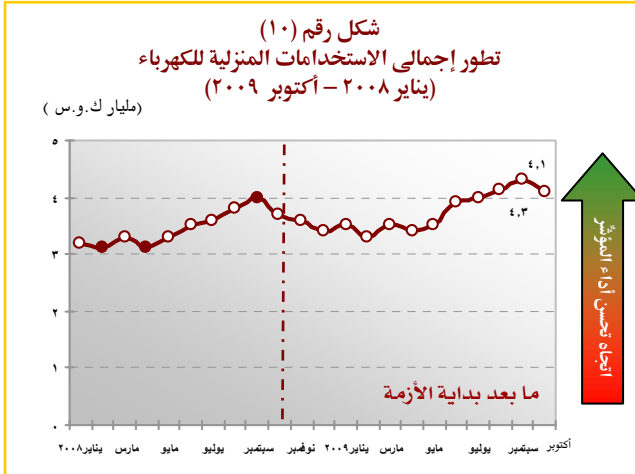
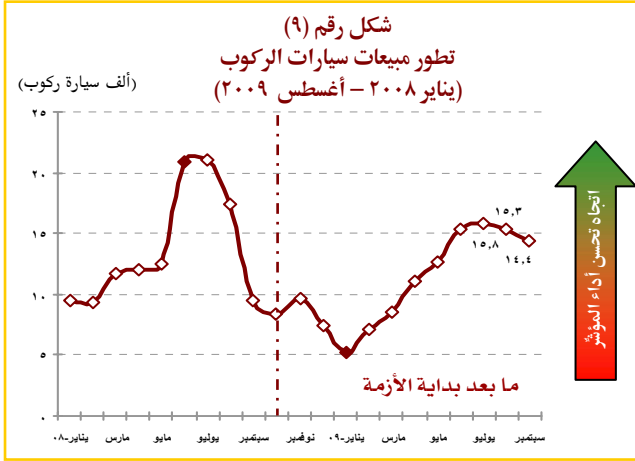
٢٠٠٩.

جدول رقم (٤)

التغير في قيم مؤشر الاستهلاك المحلي والمؤشرات الفرعية خلال شهري
(نقطة) (سبتمبر - أكتوبر ٢٠٠٩)

المؤشر	سبتمبر ٢٠٠٩	أكتوبر ٢٠٠٩	التغير بين الشهرين	قبل الأزمة*
مؤشر الاستهلاك المحلي	٩٨,٤	١٣٤,٥	▲	●
مؤشر الاستخدامات المنزلية للكهرباء	١٠٨,٨	١١٦,٣	▲	●
مؤشر مبيعات سيارات الركوب	**٨٧,٩	١٥٢,٧	▲	●

(*) بداية الأزمة في أكتوبر عام ٢٠٠٨ (**) أغسطس ٢٠٠٩ (***) سبتمبر ٢٠٠٩
▲ تحسن ● تعافى
▼ تراجع ● لم يتعاف



استمرار ارتفاع أسعار السلع الغذائية مازال يعيق تحسّن مؤشر الأسعار

مؤشر الأسعار:

جدول رقم (٥)

التغير في قيم مؤشر الأسعار والمؤشرات الفرعية خلال شهري
(نقطة) (سبتمبر - أكتوبر) ٢٠٠٩

المؤشر	سبتمبر ٢٠٠٩	أكتوبر ٢٠٠٩	التغير بين الشهرين	قبل الأزمة*
مؤشر الأسعار	٨٥,٢	٦٥,٠	▼	●
مؤشر الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية	٨٥,٢	٦٥,٠	▼	●

■ انخفاض مؤشر الأسعار خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، مقارنة

بشهر سبتمبر ٢٠٠٩ حيث بلغ ٦٥,٠ نقطة نتيجة استمرار

ارتفاع الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية، حيث بلغ نحو

١٦٧,٢ نقطة في أكتوبر ٢٠٠٩، مقارنة بنحو ١٦٣ نقطة في

سبتمبر ٢٠٠٩.

■ بالرغم من تميّز الاتجاه العام لمعدل التضخم بالانخفاض بداية

من شهر أغسطس ٢٠٠٨ وحتى شهر أغسطس ٢٠٠٩، حيث

أدت الأزمة الاقتصادية العالمية إلى تراجع معدل التضخم

بسبب انخفاض أسعار الغذاء العالمية وانخفاض أسعار الطاقة

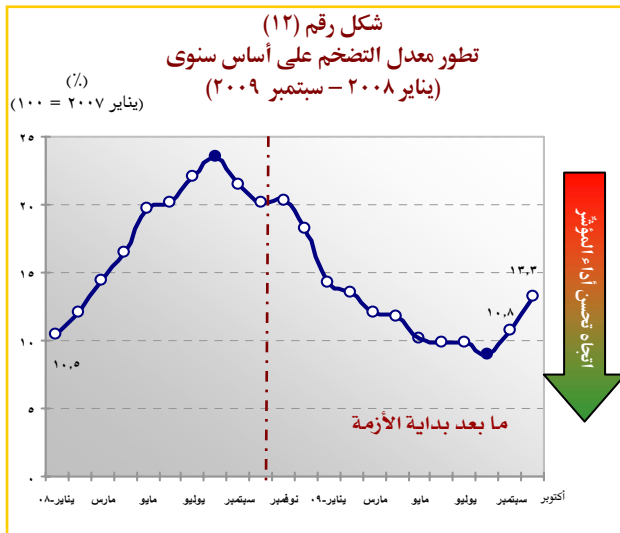
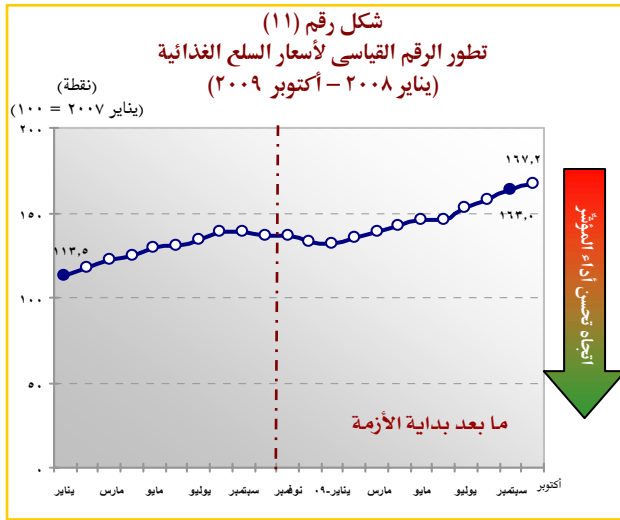
وأسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة، إلا أنه ارتفع خلال

شهر سبتمبر ٢٠٠٩، ليبلغ نحو ١٠,٨٪، ثم استمر في

الارتفاع خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، حيث بلغ نحو ١٣,٣٪.

(١) بداية الأزمة في أكتوبر عام ٢٠٠٨.

▲ تحسن كما هي
● تعافى
▼ تراجع
● لم يتعاف



تعافى مؤشر ثقة المنتج، وتراجع تحسن مؤشر ثقة المستهلك

مؤشر الثقة فى الأداء الاقتصادى:

- يعتمد مؤشر الثقة فى الأداء الاقتصادى على رؤية كل من المنتجين والمستهلكين للتطورات الاقتصادية والتوقعات المستقبلية لها.
- تحسن مؤشر الثقة فى الأداء الاقتصادى خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ حيث بلغ ١١٤,٧ نقطة مقارنة بحوالى ١١١,٩ نقطة خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩، وذلك نتيجة تعافى مؤشر ثقة المنتج.

مؤشر ثقة المنتج:

- تشير نتائج "بارومتر الأعمال" عن شهر سبتمبر ٢٠٠٩ إلى انخفاض قيمة مؤشر ثقة المنتج إلى نحو ٨٧,١ نقطة.
- أظهر بارومتر الأعمال الشهرى ارتفاعا ملحوظا فى أداء الشركات (ويبلغ عددها ٢٣٧ شركة) خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ مقارنة بشهر سبتمبر. وظهر ذلك بالأخص فى ٤ متغيرات هي: الإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات والاستثمار، وانعكس ذلك فى ارتفاع مؤشر التقييم، كما سيأتى.
- وبالنسبة لآراء الشركات حول معدل النمو الاقتصادى فى شهر أكتوبر ٢٠٠٩، أفاد ٢٣٪ من الشركات بارتفاع النمو، مقابل ١٩٪ الشهر الماضى، بينما أفاد ١٥٪ بانخفاضه، مقابل ١٩٪ أيضا الشهر الماضى. وجاء الاستبيان الحالى كذلك بتوقع ٤٩٪ من الشركات ارتفاع النمو فى شهر نوفمبر.

جدول رقم (٦)

التغير فى قيم مؤشر الثقة فى الأداء الاقتصادى والمؤشرات الفرعية

خلال شهرى (سبتمبر - أكتوبر) ٢٠٠٩		نقطة	
المؤشر	سبتمبر ٢٠٠٩	أكتوبر ٢٠٠٩	التغير بين الشهرين
مؤشر الثقة فى الأداء الاقتصادى	١١١,٩	١١٤,٧	▲
مؤشر ثقة المنتج**	٨٧,١	١٠٠,٥	▲
مؤشر ثقة المستهلك***	١٣٦,٧	١٢٨,٩	▼

* بداية الأزمة فى أكتوبر عام ٢٠٠٨.

** بيانات شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٩ مقارنة بالفترة (يناير - يونيو) ٢٠٠٨.

*** بيانات شهرى سبتمبر وأكتوبر ٢٠٠٩ مقارنة ببيانات شهر سبتمبر ٢٠٠٨.

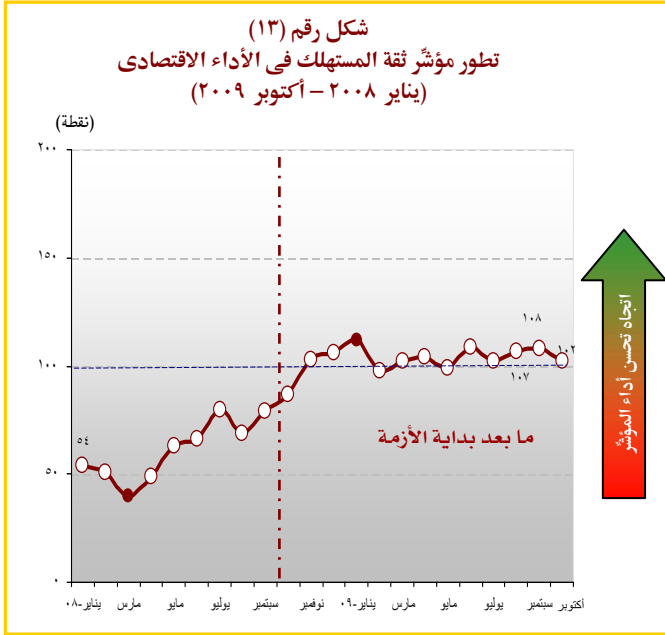
▲ تحسن ■ كما هى ● تعافى
▼ تراجع ● لم يتعافى

المصدر: المركز المصرى للدراسات الاقتصادية ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

- وأظهر التقييم بصورة عامة ثبات بعض المتغيرات خلال شهر أكتوبر كالأجور وأسعار المنتج النهائى، وهي متغيرات تتسم عادة بقدر كبير من السكون، بخلاف متغيرات النشاط الاقتصادى فإنها أكثر ديناميكية. وبالمثل توقعت نسب كبيرة من الشركات ارتفاع متغيرات النشاط الاقتصادى فى شهر نوفمبر مع توقعها بثبات المتغيرات الأخرى، وجاءت أفضل التوقعات للإنتاج والمبيعات المحلية.

مؤشر ثقة المستهلك:

- تراجع مؤشر ثقة المستهلك خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩ حيث سجل ١٢٨,٩ نقطة، منخفضا بحوالي ٧,٨ نقطة مقارنة بشهر سبتمبر ٢٠٠٩، وهو ما يعكس تراجع حالة التفاؤل التي تميّز سلوك المستهلك المصري مقارنة بما قبل الأزمة العالمية.



المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

(١) تم تعديل منهجية حساب مؤشر ثقة المستهلك ابتداءً من شهر أكتوبر ٢٠٠٩.

- وبمقارنة أداء القطاعين العام والخاص يلاحظ أنه على العكس من الأشهر الماضية جاء تقييم معظم المتغيرات أفضل في القطاع الخاص، كالإنتاج والمبيعات المحلية والصادرات والاستثمار والتشغيل. ورغم ذلك جاءت توقعات القطاع العام لشهر نوفمبر أفضل لجميع المتغيرات عدا أسعار المنتج النهائي والاستثمار والتشغيل.
- وعلى المستوى القطاعي شهدت ثلاثة قطاعات ارتفاعاً في مؤشراتهما، نظراً لارتفاع الإنتاج والمبيعات المحلية فيها، وهي قطاعات الوساطة المالية، والنقل، والتشييد والبناء. وفي داخل قطاع الصناعة التحويلية أفادت بعض الأنشطة بالتحسن العام كالأغذية والغزل والنسيج والأدوية والأسمدة والمنتجات المعدنية، بخلاف أنشطة أخرى أفادت ببعض التدهور كالصناعات الثقيلة ومعدات النقل والبلاستيك، مما أدى إلى ثبات مؤشر قطاع الصناعة التحويلية مقارنة بالاستبيان السابق.

الملحق الفني منهجية تصميم المؤشر

- يهدف المؤشر إلى قياس كافة الجوانب المختلفة التي تعبر عن انعكاسات الأزمة على الاقتصاد المصري، والذي يتم إصداره شهرياً بغية توفير عدد من المؤشرات التي تمكن متخذ القرار من التعرف على الواقع الاقتصادي المعاش ومستوى التغير في الأوضاع الاقتصادية.
- المؤشر العام لقياس انعكاسات الأزمة هو مقياس كمي حده الأدنى صفر وكلما اقترب من القيمة ١٠٠ نقطة يشير إلى عودة الوضع لمستوى ما قبل الأزمة، وزيادة المؤشر عن القيمة ١٠٠ نقطة يعنى التحسن مقارنة بالوضع قبل الأزمة.
- المؤشر العام هو المتوسط الحسابي لخمس مؤشرات فرعية، (المؤشر الفرعي هو المتوسط الحسابي لعدد من المناسيب (المنسوب يساوي قيمة المتغير محل الدراسة في الشهر الحالي منسوبا إلى قيمة المتغير في الشهر المماثل من العام الماضي، وإذا لم تتاح بيانات للشهر المماثل من العام الماضي يستبدل بقيمة المتغير في آخر شهر متاح قبل أكتوبر ٢٠٠٨).
- ابتداء من شهر أكتوبر ٢٠٠٩ تم تعديل سنة المقارنة إلى عام (٢٠٠٧)، ويتكون المؤشر العام من المؤشرات الفرعية التالية:
 - مؤشر أداء النشاط الاقتصادي: ويتكون من مؤشرين هما، مؤشر أداء الاقتصاد الإنتاجي (السياحة - الصادرات - قناة السويس - تصاريح البناء - الكهرباء المستخدمة في الأغراض الصناعية) ومؤشر النشاط التمويلي (البورصة المصرية - التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاعين الخاص والعائلي - تأسيس شركات جديدة)
 - مؤشر التشغيل يتكون من مؤشرين فرعيين هما: حالات الاحتفاظ بالعمالة المحلية المصرية - أعداد العاملين المصريين العائدين من الدول العربية عودة مؤقتة.
 - مؤشر حجم الاستهلاك المحلي يتكون من مؤشرين فرعيين هما: استخدامات الكهرباء المنزلية - مبيعات سيارات الركوب.
 - مؤشر الأسعار: يتكون من مؤشر واحد هو مقلوب الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية.
 - مؤشر الثقة في الأداء الاقتصادي يتكون من مؤشرين فرعيين هما: مؤشر ثقة المستهلك ومؤشر ثقة المنتج في الأداء الاقتصادي.
 - يقيس مؤشر ثقة المنتج "باروميتر الأعمال" آراء عينة من الشركات - تشمل ٢٣٧ شركة - خلال شهر أكتوبر ٢٠٠٩، وتوقعاتها بالنسبة لشهر نوفمبر ٢٠٠٩، حول أداء الاقتصاد القومي (النمو الاقتصادي) وعدد من المتغيرات التي تعكس أنشطتها وهي: المبيعات، والمخزون السلعي، ومستوى استغلال الطاقة الإنتاجية؛ والأسعار والأجور؛ والاستثمار والتشغيل. وتعمل هذه الشركات في قطاعات الصناعة التحويلية، والتشييد والبناء، والسياحة، والنقل، والاتصالات، والوساطة المالية.
 - بالنسبة للمتغيرات التي تتناسب طردياً مع حالة التحسن الاقتصادي يحسب المنسوب عن طريق قسمة قيمة المتغير في الشهر الحالي على قيمته في شهر المقارنة.
 - أما في حالة المتغيرات التي تتناسب عكسياً مع حالة التحسن الاقتصادي يحسب المنسوب عن طريق قسمة قيمة المتغير في شهر المقارنة على قيمته في الشهر الحالي.

نشرة شهرية لرصد أهم التطورات فى الاقتصاد المصرى

تصدر بالاشتراك بين وزارة التنمية الاقتصادية، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة)، والمركز المصري للدراسات الاقتصادية